قانون الأحزاب يواجه الرفض في مجلس النواب

اللجنة القانونية: المسودة الحالية تحفل بالخروقات الدستورية

□ بغداد / المدى

عقدت اللجنة القانونية في مجلس النواب ندوة موسعة تحت عنوان (نحو قانون ديمقراطي للأحزاب السياسية في العراق) بالتعاون مع مركز هوية للتنمية البشرية (الأردن)، ومؤسسة فريدريش أبيرت الالمانية ومنظمة تموز الاجتماعية ومنظمة كتاب بلا حدود ، وحضور مجموعة من الأكاديميين.

مجلس النواب... ارشيف

رئيس اللجنة القانونية خالد شواني اكد ان مسودة القانون الحالي قد تمت مناقشتها في اكثر من ندوة وتوصلت اللجنة الى أن النسخة الحالية يجب ان تعدل بشكل جوهري او ان تلغى لانها تحمل الكثير من الخروقات القانونية وحتى الدستورية.

وتابع شواني لـ "المدى"قائلا " ان اللجنة لديها مخاوف كثيرة من هذا القانون، وبعد دراسة عميقة وعقد الندوات المستمرة توصلت اللجنة الى وضع بعض الملاحظات التي نعتبرها خطيرة ولعل ابرزها ، من هي الجهة التي تمنح الاجازة لتأسيس حزب ؟ وهل ستكون هذه الجهة حكومية بحتة كما هو معمول في بعض دول العالم الثالث ام ستكون جهة مستقلة متمثلة بتأسيس هيئة مستقلة كما هو معمول به في الدول الديمقراطية. واللجنة بعد الدراسة اصرت على ان تكون هناك لجنة مستقلة" ، وتابع قائلا: بين الملاحظات الاخرى ان مراقبة الاحزاب يجب ان تكون من مسؤولية السلطة القضائية لا كما نص القانون على استحداث هيئة من وزارة العدل ، واشار هناك الكثير من الثغرات الموجودة في القانون ومن بينها قضية نشاطات واهداف ومبادئ الاحزاب المستحدثة وعدم تعرضها للمصلحة العامة او امن الدولة او حتى السلوك الاخلاقي لتوجهات تلك الاحزاب ، كما لا بد من الوقوف هنا عند امر مهم جدا وهو،مصادر تمويل هذه الاحزاب ومن اين تكون مصادرها هل هي خارجية او عن طريق دعم من منظمات او ما شابه خصوصا عندما تخوض تلك الاحزاب الانتخابات حيث يجب ان يكون هناك كشف للحسابات ومصادر التمويل كي تتعامل الجهات الرقابية مع هذا الموضوع.

من جانبه قال السفير الألماني اثناء تواجده في الندوة في تصريح للمدى " يعد العراق اليوم من الدول الديمقراطية، ووجود احزاب متعددة ما هو الا دليل واضح على طبيعة النظام الديمقراطي، ووجود قانون للأحزاب امر في غاية الاهمية خصوصا بعد مرور تسع سنوات من سقوط نظام الحزب الواحد بات من الضروري لتأسيس مثل هكذا قانون ولا نريد للعراق ان يخطأ مثل ما فعلت المانيا بعد انهيار الحزب الشوفيني حيث تأخرت المانيا ثماني عشرة سنة على تشريع قانون للاحزاب بعد وجود ملفات فساد عديدة "، وتابع ان القانون الالماني يقدم النصح فقط للاحزاب عكس القانون العراقي وتركيزه على الجوانب العقابية مما يجعل الفرد متخوفا من الانضمام الى اي عمل سياسي ، اما في ما يخص النظام الداخلي للحزب فهو من يختار نظاما داخليا ، واكد ان مؤسسات المجتمع المدني في المانيا لها دور فعال في صنع القرار السياسي وتقديم الاستشارة الى الحكومة والى الاحزاب الاخرى ونرى من الضروري ان تكون لمنظمات المجتمع المدني في العراق دور فعال في صنع القرارات السياسية بعيدا عن اي مكاسب حزبية وان تعمل لبناء دولة مدنية ديمقراطية خصوصا انها تضم شريحة كبيرة من الشباب . وأبدى عميد كلية القانون في جامعة بغداد الدكتورعلي الرفيعي ان القانون بصيغته الحالية قانون ركيك وفيه نقاط ضعف في غاية الخطورة منها ما يتعلق بمرجعية تلك الاحزاب ومنها ما يتعارض مع قوانين اخرى كقانون العفو العام حيث ان الفقرة ثانيا تشترط الا يكون المؤسس قد حكم عليه بجريمة القتل العمد او جريمة مخلة بالشرف او جرائم اخرى كالإرهاب او الفساد المالي والاداري وقانون العفو العام استثنى بعض الجرائم ومن ضمنها جرائم القتل العمد او الفساد الاداري فالأشخاص المفرج عنهم بموجب هذا العفو ليس لهم الحق في تأسيس او الانضمام الى اي عمل سياسي ؟ وهناك نصوص في القانون يلفها الغموض والتدخل الواضح من قبل السلطة الحاكمة في عمل الاحزاب حيث نصت المادة ١٩ اولا على استحداث دائرة في وزارة العدل باسم (دائرة شوؤن الاحزاب السياسية ومن البديهي فإن وزارة العدل خاضعة للسلطة الحاكمة ،وهناك امر مهم حيث خولت دائرة الاحزاب توزيع المبالغ المالية على الاحزاب وفق النسب ٣٠ ٪ على الأحزاب المسجلة وفق احكام هذا القانون و٧٠ ٪ على الأحزاب المتمثلة في مجلس النواب وفقا لعدد المقاعد وتناست مجالس المحافظات ونرى ان من الظلم ان توزع النسبة بهذا النحو.

واكد عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي جاسم الحلفي في تصريح للمدى " ان هناك ضعفا في اداء اللجنة القانونية بخصوص تعريف الرأي العام على اهمية القانون وكيفية التأثير على مستقبل العراق في كافة مجالات الحياة " وتابع الحلفي ان الاحزاب الموجودة الان والتي سوف تتأسس يجب عليها ان تكون على قطيعة شاملة مع الأنظمة الدكتاتورية وان تبتعد عن ذهنية الاستبداد والتهميش والاقصاء، خصوصا حينما تكون الحكومة مسؤولة على تلك القوانين وهناك تجربة حديثة فبعد تشريع قانون المنظمات المجتمع المدني وجد هناك تعطيل و عرقلة لطلب انشاء منظمات قد تخدم العملية السياسية في البلد وتابع الحلفي اهمية القانون وتشريعه يجب ان تترجم مفهوم وقيم الديمقراطية وتتبناها على الصعيد الفكري وفي البناء التنظيمي والممارسة السياسية ويجسد الاحكام الخاصة بالحقوق والحريات الواردة بالدستور بكل دقة وايجاز ووضوح بدون عقبات بدون تعقيدات مفتعلة وتابع الحلفي ان اغلب السياسيين الموجودين حاليا مارسوا العمل السياسي وهم في مرحلة الثانوية اذن لماذا نمنع أولادنا اليوم من حرية اختيار ما يرونه مناسبا سواء على مستوى التنظيم الحزبي او غير ذلك ، ونرى ان المرأة قد تم تهميشها بشكل واضح في هذا القانون وان تقوم الاحزاب على اساس المواطنة لا على اساس ديني او طائفي واحترام شخصية وخصوصية الاحزاب ولدي رأي شخصي من كتب الدستور بذهنيتين الاولى منشدة الى النظرة الماضية والثانية تؤيد الحاضر وصراع التطلع الى نظرة مستقبلية.

كتابة على الحيطان

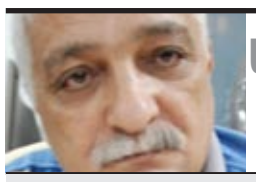

■ عامر القيسي

ameralmada@yahoo.com

البحث عن حزب للمستأجرين !

يروي ايريك هوبزبوم في كتابه "عصر مثير.. رحلة عمر في القرن العشرين" أن اتجاهات الرأي عند الجمهور النمساوي كانت محصورة بين حزبين، الاشتراكيين المسيحيين والاشتراكيين الديمقراطيين، أو الحمر كما يسميهم في كتابه، وكان الافتراض الواقعي السائد يشير إلى انه "إذا كنت مؤجرا فانك تصوت للحزب الأول وإذا كنت مستأجرا فانك تصوت لصالح الثاني" كان هذا في عشرينيات القرن المنصرم. ودلالته بكل بساطة أن حزب الاشتراكيين المسيحيين هو حزب أصحاب الأملاك والارستقراطية النمساوية، فيما كان حزب الاشتراكيين الديمقراطيين هو حزب الفقراء الذين يستأجرون البيوت لكي يواصلوا فيها حياتهم البائسة.

هذا مقياس جيد وحيوي لتوجهات الرأي العام استنادا إلى مصالح الجمهور نفسه، وهو مؤشر في الوقت نفسه على وفاء الحزبين لجمهورهما، الأول يدافع بوضوح عن الأثرياء والثاني عن المعدمين.

بإمكاننا أن نسأل في تجربتنا السياسية الجديدة: من هو حزب المستأجرين أو كتلتهم أو ائتلافهم أو قائمتهم عندنا؟

في الغالب الأعم أننا سنرى في أحزاب البرلمان، وهذا تشخيص مهم، كوكبة لامعة من أحزاب المؤجرين أصحاب الأملاك والفلل والعقارات الكومسبولوتية العابرة للحدود الوطنية، وهي أحزاب مصرّة على أن تبقى أحزابا مؤجرة في السلطة ولكن بأصوات الجمهور المستأجر ! وهذه مفارقة عجيبة في التجربة السياسية وفي وعي الجمهور. فمثل هذه الحقيقة تقول دون نازع أن الجمهور لم يذهب إلى صناديق الاقتراع بسبب مصالحه اليومية الاقتصادية، التي يشكو منها اليوم ويحتج، لقد ذهب جمهورنا إلى جادة أخرى هي جادة الاحتماءات الطائفية والتخندقات القومية والاثنية، وبالتالي فان نظرية المؤجر والمستأجر لو كانت مثلا سيدة الساحة في الانتخابات الماضية، لكانت دون شك مؤامرة امبريالية عالمية وربما صهيونية لإسقاط أحزاب المؤجرين!

في ظل أوضاعنا الحالية والخطابات السياسية المشوهة والمشبعة بالهويات الثانوية من الصعوبة الحصول على جمهور بمستوى وعي نظرية "أحزاب المؤجرين والمستأجرين" لان حيتان البرلمان لن تسمح أبدا بظهور أحزاب او حزب واحد للمستأجرين، وربما سيتخلى جمهور المستأجرين في لحظة حاسمة عن بؤسه ليصوت لأحزاب المؤجرين من القطط السمان الجديدة في عراق ما بعد التغيير بالضد تماما من مصالحه واحتياجاته اليومية.

وهنا لا نتجنى على احد، فمعظم أعضاء البرلمان ليس فيهم مستأجر واحد بعد دورتين سمينتين من الانتخابات، بل إن معظمهم، رجالا ونساءً، أصبح من المؤجرين بل والمضاربين بتجارة العقارات في الداخل والخارج، وهناك أحاديث ووثائق تتحدث عن إقطاعيات وعن فلل في دول الجوار، ولكي نكون منصفين فان القائمة لا تشمل البرلمانيين فقط، فهناك الوزراء والوكلاء ووكلاء الوكلاء.. الخ من القائمة وذيولها! ودليلنا هو حجم الفساد وفلكية الأرقام الضائعة والمنهوبة من المال العام وحجم التغطيات السياسية لكل هذا النهب المنظم لأموال الناس وحقوقهم.

إن رحلة البحث عن أحزاب للمستأجرين شاقة وعسيرة وسط استحكامات أحزاب المؤجرين وما علينا إلا انتظار معجزة بأي شكل كان لكي نجد حزبا للمستأجرين أولا وجمهورا يصوت له ثانيا!

من يملأ الفراغ بعد الانسحاب الأميركي؟

□ عن / نيويورك تايمز

في الوقت الذي تسحب الولايات المتحدة الأمريكية قواتها من العراق، تتزايد المخاوف من زحف إيران لتملأ الفراغ لتبسط نفوذها السياسي (الموجود حالياً) بشكل أعمق عبر القوى الثقافية والتجارية ولكن هنا (النجف) أن إيران لم تعد دولة مرحّبة بها منذ زمن طويل.

ويقول عدنان الزرفي محافظ النجف أن أهالي النجف أحبوا الإيرانيين زمناً، ولكن ٩٠٪ منهم يكرهونهم اليوم.

بالتأكيد أن إيران مُنحت قوة في الأعوام الثمانية الماضية، وقد أظهرت الحكومة ذلك، إضافة إلى العلاقات المتينة مع رجل الدين مقتدى الصدر، المعادي لأمريكا ولكن العلاقات الإيرانية لم تتقدم مؤخراً، لأسباب منها أن الاقتصاد الإيراني يشق طريقه بصعوبة وعدم الثقة بالإيرانيين التي تجمعت منذ قرون. وفي الحقيقة أن عدداً من الدول وفي مقدمتهم تركيا – وليس من بينهم الولايات المتحدة الأمريكية – قد تدفقت مما سببت غدراً للنفوس في النجف ومنهم المحافظ قبل عام ٢٠٠٣، كان ٩٠٪ من أهالي النجف كانوا يحبون الإيرانيين، كما يقول المحافظ عدنان الزرفي – الذي عاش في شيكاغو ومشيغان ويمتلك الجنسية الأمريكية – ومضيفاً "ولكن ٩٠٪ منهم اليوم يكرهون الإيرانيين إيران تحب أن تأخذ ولا تعطي".

كان الوقت منتصف الليل، والزرفي اتخذ مجلسه في مقهى وحراسه الشخصيون يقفون أمام الباب، وفي الخارج وعبر زقاق ملتو، عدة الوف من الناس يتدفقون لزيارة مرقد الإمام علي "ع" حيث يصل ملايين الإيرانيين سنوياً إليه.

وينفي السيد عدنان الزرفي ما يقال عن تزايد النفوذ الإيراني في جنوب العراق، حيث العامل المشترك بين الدولتين – الأغلبية الشيعية- ولكن الشعور الوطني ينافس الطائفية.

ومن المعروف أن حرب العراق قد فتحت رقعة شطرنج للولايات المتحدة الأمريكية وإيران من أجل الصراع على النفوذ وأحد النتائج القائمة التي شجعت إيران سياسياً هو علاقتها القريبة بقادة العراق، الذين هرب العديد منهم إلى إيران خلال حكم صدام حسين.

ومن العوامل الأخرى وخاصة في الجنوب نجد الأغلبية الشيعية يزداد نفوذها بعد إنهاء الغزو الأمريكي لدور القوى المرتبطة بصدام في حين أن دولاً أخرى- أقواها تركيا ثم الصين ولبنان والكويت أخذت توطد تأثيرها عبر الصلات الاقتصادية وقد تأسست تلك النماذج سريعاً بعد الغزو الأمريكي بضائع إيرانية رديئة – خاصة جبن رديء، فواكه ولبن- ملأت الدكاكين في الجنوب، باسعار باهضة في الغالب، كما قال مهدي نجاتي (يترأس منظمة تشجيع التجارة – المكتب الإيراني في بغداد) وقد أثر الأمر على سمعة إيران.

وهذا الأمر أصبح عقبة أمام رجال الأعمال الإيرانيين للاستثمار في جنوب العراق وفي النجف ما يزال المسؤولون يتذمرون من رداءة البضائع الإيرانية، وقلة المشاريع الاستثمارية من جانب الجارة الشرقية وأيضاً أعمال العنف التي تقوم بها منظمات لها علاقة بإيران. إن هدف الغزو الأمريكي هو تأسيس مركز معتدل للشيعة، ذي نزعة ديمقراطية موالية للغرب، تكون القوة الموازنة للنظام الإيراني القائم على الدين وعلى أي حال يبدو أن العكس هو الذي حصل ولأن إيران استغلت علاقاتها السياسية للسيطرة على القيادة الحاكمة، ودعمت (ميليشيات) مسؤولة عن عمليات اغتيال أو الهجوم على قواعد أمريكية فقد أصبحت السيطرة أقل نجاحا لاستخدام قوى آلية أخرى، بمستويات متدنية جداً.

ويقول زهير شربه، رئيس مجلس محافظة النجف أن الاستثمار الإيراني توقف بسبب ظاهرة ضعف الاقتصاد الإيراني بالنسبة لطموحه أما عن الأمريكيين فيقول:"كانوا قادمين ولكنهم توقفوا". ويكمل شربه كلامه قائلاً: "نرغب بقدوم الشركات الأمريكية إلى هنا كنت آمل أن تكون العلاقات الأمريكية كذلك بدلاً من القوات".

جنود امريكان يرحلون الى بلادهم... ارشيف

والسيد شربه من رجال الدين وأمضى ١٤ سنة في إيران ومع مغادرة القوات الأمريكية، يبقى على الدبلوماسيين ورجال الأعمال والمنظمات غير الحكومية الحفاظ على النفوذ الأمريكي في العراق، وبينما يتم الانسحاب يعلق النقاد قائلين أنها تفقد فرصة تأمين نفوذ لأمريكا في النجف، حيث مركز رجال الدين الشيعة العراقيين، وهو قوة مهمة في العراق الجديد.

ولكن التغلب على رجال الدين لن يكون سهلاً أن بعض المسؤولين ومن بينهم الزرفي من المؤيدين لأمريكا، ولكن المؤسسة الدينية الأقل انفتاحا للنفوذ الأمريكي لها سلطة أعلى على الناس ولم يرفض الأميركيون فقط طلب الزرفي ومسؤولين آخرين افتتاح قنصلية في النجف، بل المركز الأمريكي الرسمي لإعادة الاعمار في النجف أغلق قبل الموعد المقرر له، بتأثير من رجال الدين، وخاصة من المسؤولين الموالين للصدر، الذي يمضي معظم أوقاته في إيران.

ومع أن مكانة إيران تتناقص، فهي ما تزال قادرة على خلق الاضطرابات فارتفاع عدد القتلى من الجنود الأمريكيين خلال الصيف من الجنوب العراقي، على أيدي (ميليشيات) مدعومة من إيران أثار القلق في الدوائر الدبلوماسية وأصبح لب وجوهر النقاش من قبل أولئك الذين يؤيدون بقاء القوات الأمريكية مدة أطول، للرد على ضربة إيران.

ولكن عددا من المسؤولين يقولون أن تأثير إيران لا يمتد أكثر من مجال التجارة:" بسبب الحساسية السياسية من إيران يقول الكثير من الناس أن إيران تسيطر على الاقتصاد العراقي". هذا ما يقوله سامي العسكري عضو البرلمان والمقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي، مضيفاً "لا، بل تركيا".

لقد عاش السيد المالكي في إيران فترة من الزمن ويحيط نفسه بمساعدين لهم علاقات وطيدة مع طهران ومع ذلك فأن العلاقات لم تترجم إلى نفوذ اقتصادي أو ثقافي يقرب إيران للشعب العراقي بشكل عام. كان سامي العسكري آنذاك يتحدث مع جوست هيلتير مان، في المجموعة العالمية للأزمات في المجمع الذي يقطن فيه المالكي وقال العسكري:"هذا المجمع بناه الأتراك وليس الإيرانيين، غير القادرين على ذلك". وقد حاولت إيران مد طرق للثقافة ولكنها فشلت وفي هذا العام تفاوضت إيران لتجديد عدد من دور السينما التي أُهملت منذ أعوام ولكن التجديد لم يبدأ بعد، وكان المسؤولون يرغبون أن تقوم أمريكا بذلك- وبتكنولوجيتها-

ويقول فؤاد دنون مدير المسرح الوطني "لو سُئلت من أريده لمساعدتي؟ لقلت الأميركيون أنهم باحتلال العراق سيدعمون الثقافة والمسرح".

■ ترجمة المدى

اعلام

◆إقبال: العراق أمام ثلاثة خيارات

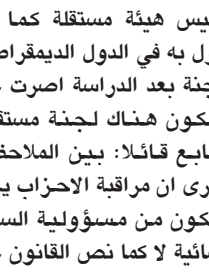

أكد النائب عن تحالف الوسط محمد إقبال، ان العملية السياسية تسير أمام ثلاثة خيارات في المستقبل.

وقال إقبال: لا نستطيع أن نتكهن عما سيجري في المستقبل، لكن الجميع متخوف منه، خصوصا مع قرب خروج القوات الأميركية.

وأشار إلى عدة خيارات قد تتخذ ، ومنها تشكيل حكومة أغلبية أو إسقاطها، او المطالبة بإجراء انتخابات مبكرة، وذلك بسبب عدم وجود مشاركة حقيقية في الحكومة.

◆ريسان: واشنطن تضغط لأخذ الحصانة

كشف النائب الصدري عبدالحسين ريسان، عن ضغوطات تمارسها الإدارة الأميركية، على الكتل السياسية والحكومة، ومنها سحب الثقة عنها، لأجل إعطاء حصانة لقواتهم. وقال ريسان: توجد محاولات من قبل الإدارة الأميركية للضغط على بعض الكتل السياسية، ومنها سحب الثقة عن الحكومة او تغيير الخارطة السياسية في البلاد، لأجل إعطاء حصانة لجنودهم او مدربيهم الذي سيدربون القوات العراقية، بعد نهاية العام الحالي.

◆الدليمي: مفاجآت سياسية خلال الأيام المقبلة

أكد النائب عن العراقية كامل الدليمي، أن الأيام القادمة ستشهد مفاجآت كبيرة على الساحة السياسية.

وقال الدليمي: إن الأسبوع الماضي شهد حراكاً سياسيا ابتداء من وصول الوفد الكردي إلى اجتماع قادة الكتل السياسية وبدأ المشهد السياسي يحيطه شيء من الغموض والضبابية الذي سينعكس سلبا على الشارع العراقي، مضيفا ان الأيام القادمة ستشهد مفاجآت سياسية كبيرة ستطرأ على الساحة السياسية.